يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية

كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠١٤

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

- صادقت اللجنة الحكومية لتشجيع الاستثمار في المغرب، خلال اجتماعها أمس الأول في الرباط برئاسة رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، على ٤٠ اتفاقية استثمار بقيمة ٤٢ مليار درهم (٥,١ مليار دولار)، وذلك في إطار القانون المغربي لدعم الاستثمارات الكبرى. وستمكن هذه الاتفاقيات الشركات المغربية والأجنبية الموقعة من الاستفادة من دعم مباشر من طرف الحكومة ودعم صندوق الحسن الثاني للتنمية، إضافة إلى تسهيلات في مجال التمويل والعقار الضروريين لإنجاز المشاريع موضوع الاتفاقيات. وقد استأثر قطاع الطاقة بحصة الأسد من هذه الاستثمارات، بنسبة ٧٥ بالمئة من قيمتها، يليه قطاع البنيات التحتية والنقل واللوجيستيك بحصة ٩,٥ بالمئة، ثم قطاع الاتصالات بحصة ٧,٣ بالمئة، والقطاع الصناعي بحصة ٤,٨ بالمئة، فالقطاع السياحي بحصة ٣,٨ بالمئة. ومثل الاستثمار الأجنبي حصة ٦٨ بالمئة من هذه الاستثمارات. وتوقع وزير المالية والاقتصاد محمد بوسعيد أن توفر هذه الاستثمارات ألفي فرصة عمل مباشرة إضافة إلى ١٤ ألف فرصة عمل غير مباشرة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١/ ٢٠١٤).
- أعلن درويش بن إسماعيل البلوشي الوزير المسؤول عن الشؤون المالية في سلطنة عُمان أن حجم الانفاق العام المعتمد في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٤ يبلغ نحو ١٣,٥ مليار ريال عماني بنسبة نمو تبلغ ٥ بالمئة عن الإنفاق المعتمد في موازنة العام ٢٠١٣، مشيراً إلى أن إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠١٤ يبلغ نحو ١١,٧ مليار ريال عماني بنسبة نمو تبلغ ٤,٥ بالمئة مقارنة بالإيرادات المعتمدة للسنة الماضية، وعليه فإن العجز عام ٢٠١٤ على أساس سعر ٨٥ دولاراً للبرميل يبلغ نحو ١,٨ مليار ريال عماني (نحو ٤,٦٧ مليار دولار أمريكي) ما يمثل نسبة ٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (**الوطن**، مسقط، ٣/ ١/ ٢٠١٤).
- أعلن وزير الطاقة التركي تانر يلدز عن ضخ النفط الخام من كردستان العراق عبر خط أنابيب جديد إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط (بمعدل يبلغ ٣٠٠ ألف برميل يومياً). لكنه أضاف إن النفط لن يصدر إلى الأسواق العالمية من دون موافقة الحكومة المركزية العراقية في بغداد (**الحياة**، بيروت، ٣/ ١/ ٢٠١٤).
- أفاد تقرير حول الدين العام في البلدان العربية أن الموازنة السعودية للعام المالي (٢٠١٣) شملت تخفيضاً للدين العام على الحكومة السعودية بنسبة ٢٤ بالمئة ليصل إلى نحو ٧٥,١ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٩٨,٨ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٢. وانخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٧ بالمئة في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٧ بالمئة في عام ٢٠١٣. وبذا تكون السعودية أقل دول العالم في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت في عام ٢٠١٢ تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في تدني نسبة الدين العام على الحكومة المركزية إلى الناتج المحلي

الإجمالي. وجاءت الكويت في المرتبة الثانية في تدني نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز النسبة ٥,٣ بالمئة، وتميزت سلطنة عُمان بانخفاض الدين العام الذي لم تتجاوز نسبته ٦,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة. وبلغت النسبة في الإمارات ١٦,٧ بالمئة التي جاءت في المرتبة ١٧ عالمياً، وجاءت قطر في المرتبة ٥٣ بنسبة دين عام بلغت ٣٢,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وحلّت البحرين في المرتبة ٦١ بنسبة دين بلغت ٣٥,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعربياً، جاء لبنان في مقدمة الدول العربية في ارتفاع حجم الدين العام على الحكومة المركزية، حيث بلغت نسبة الدين العام ١٤٣,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتحل في المرتبة ١٥٨ عالمياً في تدني نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما السودان فجاء في المرتبة ١٤٧ بنسبة دين بلغت ١٠٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومصر في المرتبة ١٣٨ بنسبة دين بلغت ٨٩,٥ بالمئة، والأردن في المرتبة ١٣٦ بنسبة ٨٣,٩ بالمئة، والمغرب في المرتبة ١١٧ بنسبة ٦١,٨ بالمئة، واليمن في المرتبة ١٠٠ بنسبة دين بلغت ٤٨,١ بالمئة، وتونس في المرتبة ٩٣ بنسبة ٤٥,٥ بالمئة (**الرياض**، الرياض، ٥/ ١/ ٢٠١٤). والدين العام (وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي) هو رصيد تراكمي لإجمالي التزامات الحكومة تجاه المقرضين المحليين والأجانب، الذي ينشأ لتغطية العجز الناتج من الزيادة في النفقات الحكومية على الإيرادات العامة (**العربية نت**، ٥/ ١/ ٢٠١٤).

- نقلت صحيفة **الرياض** عن مصادر موثوقة في وزارة العمل السعودية أن هناك اهتماماً بالوقوف في وجه «السعودة الوهمية» في القطاع الخاص من خلال جولات ميدانية على مختلف القطاعات، والتأكد من وجود السعودة الحقيقية، من خلال وجود العاملين والعاملات في ممارسة عملهم الإداري وحتى الميداني، وليس من خلال بيانات وإحصاءات أرقام التأمينات الاجتماعية وغيرها من الجهات العاملة على متابعة السعودة في القطاع الخاص في جميع مناطق السعودية (**الرياض**، الرياض، ٥/ ١/ ٢٠١٤).

- صادق البرلمان اليمني على ميزانية البلاد لسنة ٢٠١٤ التي تتضمن زيادة في الإنفاق تبلغ نحو ٤ بالمئة مقارنة بميزانية ٢٠١٣ ليصل إلى ٢,٨٨ تريليون ريال (١٣,٤ مليار دولار). وشارف اليمن على انهيار اقتصادي، بعد انتفاضة شعبية اندلعت في ٢٠١١ وأجبرت الرئيس السابق علي عبد الله صالح على التنحي. وكان مجلس الوزراء قد وافق على مسودة الميزانية في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وذكرت **وكالة الأنباء اليمنية** أن الإيرادات المقدرة في ٢٠١٤ تبلغ نحو ٢,٢٠ تريليون ريال بارتفاع نحو ٦ بالمئة عن ٢٠١٣. وتتوقع الميزانية عجزاً يبلغ نحو ٦٧٩ مليار ريال مقابل ٦٨٢ مليار ريال في ميزانية ٢٠١٣. وما زال الوضع المالي في اليمن يتضرر من هجمات متكررة على خطوط أنابيب النفط يشنها رجال قبائل ساخطون (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/ ١/ ٢٠١٤).

- أطلق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في العاصمة أبوظبي «الأجندة الوطنية» لدولة الإمارات خلال الأعوام السبعة

القادمة، وصولاً إلى رؤية الإمارات ٢٠٢١ في عيدها الذهبي بمناسبة إكمالها خمسين عاماً من اتحادها، وتضمنت الأجندة التي عمل عليها أكثر من ٣٠٠ مسؤول من أبناء وبنات الوطن من ٩٠ جهة حكومية اتحادية ومحلية خلال الفترة الماضية أهدافاً ومشاريع في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية (**الخليج**، الشارقة، ١٥/ ١/ ٢٠١٤).

- أكد البنك الدولي أن الاقتصاد العالمي سيشهد تحسناً ملحوظاً هذا العام، بزيادة معدلات النمو في الدول النامية والتوقعات بتجاوز الدول المتقدمة أخيراً المرحلة الحرجة بعد خمس سنوات من الأزمة المالية العالمية، بحسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمي الذي أصدره البنك الدولي مؤخراً. وأشار البنك في تقرير له إلى أن ثبات النمو في الدول النامية سيعززه تسارع النمو في الدول المتقدمة واستمرار النمو القوي في الصين. لكن توقعات النمو لا تزال عرضة لمواجهة رياح معاكسة نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة العالمية والتقلب المتوقع في تدفقات رأس المال، نتيجة لبدء الاحتياطي الفدرالي سحب محفزاته المالية الضخمة. وقال جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي: «نتوقع ارتفاع معدلات النمو في الدول النامية والمتقدمة على السواء، لكن المخاطر ستظل تهدد انتعاش الاقتصاد العالمي. فالأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة يكتسب زخماً، وهذا بطبيعته سيعزز النمو القوي في الدول النامية خلال الأشهر القادمة، بيد أنه للمسارعة في خفض معدلات الفقر، ستضطر الدول النامية إلى تبني إصلاحات هيكلية تساعد في توفير الوظائف وتعزيز النظم المالية ودعم شبكات الأمن الاجتماعي». ويتوقع ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٢,٤ بالمئة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٢ بالمئة هذا العام، والاستقرار عند ٣,٤ بالمئة في ٢٠١٥، و٣,٥ في ٢٠١٦، مع مزيد من التسارع الأولي الذي يعكس نموا أقوى في الدول المتقدمة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ١/ ٢٠١٤).

- أعلنت المنظمة العربية للسياحة عن إنشاء صناديق للحد من الفقر والبطالة من خلال تنمية المجتمعات المحلية وإيجاد سياحة مستديمة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار بالتعاون مع صناديق إقليمية ودولية. وقال د. بندر آل فهيد، رئيس المنظمة العربية للسياحة: إنه جرى الاتفاق على إنشاء الصندوق الذي يهدف إلى خدمة الفقراء وتفعيلهم من خلال برامج مرتبطة بالسياحة، مؤكداً أنه يجري حالياً التنسيق مع الجهات المشاركة في الصندوق، ومنها البنك الإسلامي للتنمية وعدد من الجهات الداعمة لهذه الخطوة. وأشار إلى أن المنظمة تعمل على إقامة الكثير من الفعاليات والمهرجانات السياحية خلال العام الحالي، مع بحث إمكانية إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني الدول العربية القادمين للسياحة لتنشيط القطاع والاستفادة من المقومات السياحية التي تملكها الكثير من الدول العربية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٦/ ١/ ٢٠١٤).

- اعتمد مجلس الوزراء الكويتي الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥ حيث بلغت ٢٠ ملياراً و٦٩٠ مليون دينار، وسجلت الإيرادات النفطية ١٨٨٠٥,٧ ملايين دينار بنسبة ٩٤ بالمئة من جملة الإيرادات، بينما بلغت تقديرات الإيرادات غير النفطية ١٢٦٣,٣ مليون دينار بنسبة ٦

بالمئة. وقدرت الميزانية على أساس ٧٥ دولاراً للبرميل وحجم إنتاج ٢,٧ مليون برميل يومياً، وبحسب بيان المجلس تم استقطاع مبلغ ٥٠١٧,٣ مليون دينار لصندوق الأجيال القادمة. وقدر دعم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة بمبلغ ٥ مليارات و١٠٧ ملايين دينار بزيادة قدرها ٢٩١,٥ مليون دينار عن تقديرات السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ بنسبة ٦,١ بالمئة (**الأنباء**، الكويت، ٢٤/ ١/ ٢٠١٤).

- قال محافظ البنك المركزي المصري إن الاحتياطيات الأجنبية تبلغ ١٧ مليار دولار حالياً ولن تنخفض عن ذلك بنهاية كانون الثاني/ يناير رغم عطاء استثنائي لبيع ١.٥ مليار دولار أمس الأول وسداد ديون. وقال المحافظ هشام رامز : «الاحتياطي الأجنبي يبلغ الآن نحو ١٧ مليار دولار ولن ينخفض بنهاية يناير عن هذا الحد، على الرغم من العطاء الاستثنائي، وسداد ٧٠٠ مليون من مديونية نادي باريس، ونحو ٥٠٠ مليون دولار أخرى يتم توفيرها للبنوك شهرياً». وبلغت الاحتياطيات الأجنبية ١٧,٠٣ مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر، وهو أدنى مستوى منذ تدفق مساعدات خليجية، بعد أن أطاح الجيش بالرئيس محمد مرسي المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين في الثالث من تموز/ يوليو الماضي (**المصري اليوم**، القاهرة، ٢٨/ ١/ ٢٠١٤).

شباط/ فبراير ٢٠١٤

- أعلن وزير البترول المصري شريف إسماعيل أن دعم مصر للمواد البترولية قد يتجاوز ١٤٠ مليار جنيه (تعادل ٢٠,١ مليار دولار) في السنة المالية الجارية بزيادة نحو ١٠ بالمئة عن ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.وقال : وفقاً لتقديراتنا نتوقع زيادة ١٠ بالمئة (في دعم المواد البترولية) لتصل إلى ما يزيد على ١٤٠ مليار جنيه. وبلغ الدعم الحكومي للمواد البترولية في السنة المالية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ نحو ١٢٨ مليار جنيه. ويعتمد المصريون على دعم الغذاء والطاقة وهو ما يشكل ربع إجمالي الإنفاق الحكومي. وترددت الحكومات المتعاقبة في خفض الدعم خشية إثارة السخط العام. وتواجه مصر صعوبة في سداد فاتورة الواردات منذ ٢٠١١ التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك وأثرت في نشاط السياح والمستثمرين الأجانب وهما مصدران رئيسيان للنقد الأجنبي في البلاد.

وقال إسماعيل: إن مصر تسلمت مساعدات في صورة منتجات بترولية من دول عربية بقيمة أربعة مليارات دولار في الفترة من تموز/ يوليو حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضي (**المصري اليوم**، القاهرة، ٥/ ٢/ ٢٠١٤).

- أطلق مشروع الملك عبد الله لتطوير مدينة وعد الشمال بالسعودية (أضخم مشروع تعديني في العالم)، عدداً كبيراً من الاستثمارات والتعاقدات العالمية، قُدر الموجه منها إلى البنية الصناعية بـ ٣٦ مليار ريال سعودي (٩,٦ مليار دولار)، في حين لامس إجمالي عقود إنشاءات مصانع معادن للفوسفات بـ ١٤ مليار ريال (٣,٧ مليار دولار). وأوضح الأمير عبد الله بن عبد العزيز بن مساعد، أمير منطقة الحدود الشمالية، لدى تدشينه المشروع أن هذا المشروع سيسهم في إيجاد فرص استثمارية واعدة للمقاولين، فضلاً عن إيجاد فرص وظيفية لأبناء المنطقة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/ ٢/ ٢٠١٤).

- أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ختام أعمال دورته الثالثة والتسعين التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة أهمية مواصلة الجهود للإعداد الجيد للقمة العربية في دورتها الخامسة والعشرين المقررة في الكويت يومي ٢٥ و٢٦ آذار/ مارس المقبل. ودعا المجلس الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة إلى سرعة موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لقمة الكويت المرتقبة، في موعد أقصاه ٢٤ شباط/ فبراير الجاري. وشدد المجلس على أهمية متابعة تنفيذ «إعلان ليما» الصادر عن القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية ٢٠١٢، داعياً الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية التي ترغب في عرضها على الاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمزمع عقده عام ٢٠١٤ في بوليفيا. وقرر المجلس مواصلة الجهود لمتابعة مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما يتعلق بتحرير التجارة السلعية وتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والتعاون الجمركي العربي، كما قرر تكليف الأمانة العامة بعرض تقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة حول واقع المراحل التي وصلت إليها المفاوضات المتعلقة بإنشاء الاتحاد الجمركي العربي. كذلك قرر المجلس التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية المعدلة لوضعها موضع التنفيذ خلال العام الجاري، داعياً الدول العربية إلى الإسراع في التصديق على الاتفاقية لوضعها موضع التنفيذ، وذلك تنفيذاً لقرارات قمة الرياض الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص. كما قرر المجلس إحالة مشروع الاعتماد على الذات ودعم الإنسان في فلسطين إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، للنظر في اتخاذ التدابير اللازمة انسجاماً مع قرار تمويل المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي (**اليوم السابع**، القاهرة، ١٤/ ٢/ ٢٠١٤).

- وقع الأردن أمس الأول اتفاقية تقضي بإمداده بالغاز الطبيعي الإسرائيلي من خلال إيصاله إلى المصانع على الشاطئ الأردني من البحر الميت. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية عبر شركة أمريكية من وراء الكواليس للدفع بهذا الاتفاق، الذي تقدر قيمته بنحو ٨٠٠ مليون دولار. و أكدت شركة «البوتاس» العربية، التي تتخذ من الأردن مقرا لها، أنها وقعت اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي لمدة ١٥ سنة مع شركة «نوبل إنرجي» الأمريكية، إحدى كبرى شركات العالم في مجال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وإنتاجهما (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/ ٢/ ٢٠١٤).

- اعتبر نحو ٧٠٠ من رجال الأعمال والمستثمرين ومحافظي المصارف المركزية في اختتام الدورة الثالثة للشركات المغاربية، أن حصيلة ربع قرن من قيام اتحاد المغرب العربي، مخيبة للآمال، ولم تحقق أي اندماج اقتصادي وتجاري بين الدول الخمس المشكلة للاتحاد وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

ولفت المشاركون في المؤتمر الأفريقي الذي اختتم أعماله في مراكش، إلى أن غياب الاندماج المغاربي يكلف شمال أفريقيا خسائر اقتصادية تقدر بنحو ٣ بالمئة من الناتج الإجمالي، في منطقة تضم سوقها الاستهلاكية نحو ٩٠ مليون شخص وثروة إجمالية تقدر بنصف تريليون دولار وفائضاً مالياً وصل إلى ٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٢، واحتياطياً بالعملات الصعبة تجاوز ٣٥٢ مليار دولار. وأشار خبراء إلى أن التجارة البينية المغاربية هي الأقل اندماجاً في العالم حيث تقل النسبة عن ٣ بالمئة من المبادلات، بينما تصل إلى ٢٥ بالمئة في دول جنوب شرقي آسيا و١٦ بالمئة في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية. واعتبر محللون أن العاملين الأمني والسياسي يطغيان على اهتمام المنطقة المغاربية وخلافاتها داخلياً وإقليمياً، في وقت تتجه دول العالم إلى تشكيل تكتلات اقتصادية ومناطق تجارية حرة وأسواق استهلاكية مندمجة وشركات استثمارية كبرى، وتظل الدول المغاربية غائبة عن الساحة الدولية اقتصادياً وتجارياً، على رغم تكاملها الافتراضي وخيراتها الضخمة في مجالات الطاقة والزراعة والسياحة والمعادن، وثرواتها الطبيعية والبشرية وقربها من الأسواق الأوروبية والعربية الأفريقية (**الحياة**، بيروت، ٢١/ ٢/ ٢٠١٤).

- أعلن نائب حاكم دبي وزير المال الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم أن القيمة التقديرية للدورة الثالثة من موازنة دولة الإمارات ٢٠١٤ ـ ٢٠١٦ بلغت ١٤٠ مليار درهم (نحو ٣٨ مليار دولار)، بزيادة ١٥ بالمئة مقارنة بالقيمة التقديرية للدورة الثانية من الموازنة (٢٠١١ ـ ٢٠١٣)، التي بلغت ١٢٢ مليار درهم. وأكد الشيخ حمدان أن قطاع الشؤون الحكومية استحوذ على ٤١ بالمئة من إجمالي الموازنة، وقطاع البنية التحتية على ٣ بالمئة، وقطاع التنمية والمنافع الاجتماعية على ٥١ بالمئة، ونفقات اتحادية أخرى على ٤ بالمئة، واستثمارات مالية على ١ بالمئة. وأضاف أن الاعتمادات المالية التي خصصتها الحكومة الاتحادية للتعليم التابع لقطاع التنمية والمنافع الاجتماعية استحوذت على ٢١ بالمئة من إجمالي الموازنة، بينما بلغت حصة الصحة في القطاع ذاته ٨ بالمئة. وأكد أن كلفة المشاريع التي ستنفذها الوزارات والجهات الاتحادية تبلغ ٢٣,٨ مليار درهم بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، تشمل ١٠,٤ مليار درهم لمشاريع الوزارات الاتحادية و٨,٢ مليار درهم لمشاريع تطوير محطات الكهرباء والماء، التي تنفذها الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، و٥,٢ مليار درهم لمشاريع برنامج زايد للإسكان (**الحياة**، بيروت، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٤).

- اختتم المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي أشرفت منظمة العمل العربية على تنظيمه في الرياض أعماله بالتركيز على اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياج الفعلي لسوق العمل، معتبراً هذه الفجوة من أبرز الضغوط والتحديات التي تعانيها أسواق العمل في مختلف البلدان العربية . وأجمع المشاركون في المنتدى على اعتبار قضية التشغيل وتوفير فرص العمل، من أهم القضايا في الوطن العربي، في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة عدداً من المتغيرات والمنعطفات الحادة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تعمل على تأزم الحياة والمعيشة والاستقرار والسلم الاجتماعي في المناطق

العربية على وجه التحديد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٤).

آذار/ مارس ٢٠١٤

- أعلنت دبي تصاعد النمو في تجارتها الخارجية إلى ١,٣٢٩ تريليون درهم (تعادل نحو ٣٥٤ مليار دولار) خلال العام الماضي بزيادة ٩٤ مليار درهم عن مستواها في عام ٢٠١٢ البالغ ١,٢٣٥ تريليون درهم. وأكد ولي عهد دبي الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، في بيان صحافي، أن نمو التجارة الخارجية يأتي مواكباً للنهضة الشاملة التي تشهدها دولة الإمارات وزخم التطور السريع في دبي بفضل الرؤية المستقبلية الطموحة لقيادتها. وشهد عام ٢٠١٣ نمواً في أعداد النزلاء في فنادق دبي (بنسبة ١٠,٦ بالمئة) لتصل إلى ١١ مليون شخص، مع ارتفاع عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي ارتفاعاً قياسياً بنسبة ١٥,٢ بالمئة إلى ٦٦,٤ مليون مسافر خلال العام ذاته. وسجلت الإمارة زيادة في عدد الرخص التجارية الجديدة بنسبة ١٢ بالمئة (تعادل ١٨,٧ ألف رخصة)، وبلغ النمو في التصرفات العقارية في دبي ٥٣ بالمئة لتتجاوز ٢٣٦ مليار درهم، كما ارتفع حجم مناولة الحاويات في موانئ الإمارة إلى ١٣,٦ مليون حاوية. وقد استجابت التجارة الخارجية لهذه القفزة في الأداء الاقتصادي لتسجل نمواً يعادل أكثر من ضعفي معدل النمو في التجارة عبر العالم المتوقع أن يصل إلى ٢,٥ بالمئة وفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية (**أخبار الخليج**، المنامة، ١٠/ ٣/ ٢٠١٤).
- أكد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان أن حل الخلاف بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان حول الموازنة يكمن في تشريع قانون النفط والغاز وإيجاد المجلس الاتحادي للنفط والغاز. ويعود الخلاف المذكور في جزء منه إلى اعتراض كتلة التحالف الكردستاني على تضمين مشروع الموازنة لفقرة تطالب إقليم كردستان بتصدير ٤٠٠ ألف برميل من النفط يومياً وتسليم عائداته إلى الخزينة الاتحادية، وفي حال امتناع الإقليم عن ذلك لأي سبب (حتى ولو كان خارجاً عن إرادته) تقوم الحكومة الاتحادية بقطع المبلغ المقدر للكمية من حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية البالغة ١٧ بالمئة، مما يعده الإقليم فقرة عقابية. هذا بالإضافة إلى مطالبة الأكراد بإضافة المستحقات والتخصيصات المالية لقوات البيشمركة إلى الميزانية الاتحادية لكونها جزءاً من المنظومة الدفاعية للعراق. وتبلغ الموازنة العامة الاتحادية للعراق لعام ٢٠١٤ أكثر من ١٧٠ تريليون دينار عراقي (١٥٠ مليار دولار) منها ٧٠ تريليون دينار موازنة استثمارية وأكثر من ٩٩ تريليون دينار موازنة تشغيلية والباقي للنفقات الرأسمالية والطوارئ. وتبلغ حصة إقليم كردستان ١٧ بالمئة من الموازنة الاتحادية، في حين يبلغ العجز بالموازنة نحو ٣٠ تريليون دينار عراقي. وتشكل عائدات النفط المصدر الرئيس لمبالغ الموازنة الاتحادية حيث يبلغ معدل التصدير اليومي ٣.٤ مليون برميل، ٤٠٠ ألف برميل منها من حقول إقليم كردستان، بسعر ٩٠ دولارا للبرميل الواحد. ويطالب الأكراد بتسلم حصتهم من الموازنة البالغة ١٧ بالمئة على دفعة واحدة على عكس بقية المحافظات التي تتسلم حصصها على دفعات، كما يطالبون بتصدير النفط عن طريق شركة تصدير النفط الكردية (كومو) ووضع العائدات في بنك

خاص وليس عن طريق شركة تصدير النفط العراقية (سومو) التي تضع حسابها في صندوق تنمية العراق. ويقدر احتياطي النفط في إقليم كردستان بنحو ٤٥٠ مليون برميل، أي نحو ٣٠ بالمئة من إجمالي احتياطي النفط العراقي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/ ٣/ ٢٠١٤).

- دعا الملتقى السادس عشر للقطاع الخاص لدول منظمة التعاون الإسلامي الذي استضافته غرفة تجارة وصناعة الشارقة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الإسلامية، بما يتوافق مع معايير وأنظمة منظمة التجارة العالمية (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٤).

- وضع خبراء من صندوق النقد الدولي وصفة من ٥ إجراءات اعتبروها مطلوبة لاستكمال الخطوات التي اتخذتها السلطات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، لحماية اقتصاداتها، وبالأخص القطاع المصرفي، المعرّض أكثر فأكثر لمخاطر من تمويل قطاع العقارات. وتدعو هذه الإجراءات إلى تقوية رؤوس أموال البنوك، وتحديد نسبة القروض إلى الودائع بموجب معايير جديدة، وتنويع مجالات تدفق القروض، وتبادل السيولة بين البنوك، وتشريع قوانين للإفلاس تسمح بخروج الشركات أو المساهمين المتضررين مالياً من السوق (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٥/ ٣/ ٢٠١٤).

- أكد إعلان الكويت الصادر عن القمة العربية الـ ٢٥ في الكويت أهمية اعتماد العمل الاقتصادي الاجتماعي المشترك بوصفه الركيزة الأساسية للتعاون العربي من خلال زيادة الترابط في الهياكل الإنتاجية في الوطن العربي، بما يضمن التحول التدريجي للاقتصادات العربية إلى اقتصادات تنافسية على مستوى العالم، وتطوير الاقتصادات العربية، ولا سيما الإنتاجية منها واقتصادات المعرفة. وجدد الإعلان التزام الحكومات العربية بالعمل على ضمان استدامة النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، بما يحقق التقدم المطرد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، من خلال إعطاء الأولوية لاستراتيجيات التنمية الصناعية والزراعية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، بما في ذلك توسيع مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتوسيع قدرة الصناعات المتوسطة والصغيرة الداعمة لقطاعات النفط والغاز ومرافق البنية الأساسية والسياحة والتعمير. وطالب الإعلان المؤسسات المعنية في الحكومات العربية، بالعمل على زيادة التبادل التجاري بين البلدان العربية من خلال التكامل بين الاقتصادات العربية، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدان العربية، وخاصة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة، وذلك من خلال إيجاد الآليات ذات المصداقية لتسوية النزعات، والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، وخفض تكاليف المعاملات، ولا سيما تكاليف النقل، وإنهاء البيروقراطية في التعامل التجاري، ووضع الحلول لأزمة البنية الأساسية والقيود على القدرات. وطالب الإعلان الجهات المعنية بالعملية التعليمية في البلدان العربية، بالارتقاء بالمؤسسة التعليمية بأسرها على نحو عاجل، وتأهيلها على نحو يكفل لها أداء رسالتها بكفاءة ومهنية واقتدار، والتطوير النوعي لمناهج التعليم، وعلى نحو خاص المناهج العلمية، بما يواكب التطورات التقنية الحديثة واكتشافات العصر وفتوحاته العلمية، وضمان أن يتمتع الخريجون بالمعرفة

والمهارات العالية التي تتيح لهم الإسهام في دفع عملية التنمية وتحقيق النهضة العربية الشاملة. كما أكد أهمية الالتزام بالعمل على بناء القدرات البشرية لمواطني البلدان العربية على نحو متصل وبشكل منهجي، من خلال المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني بما يسهم في تراكم الرأسمال البشري القادر على دفع مسارات التنمية، وإيلاء العناية بمحو الأمية وعلى نحو خاص في أوساط النساء، وفي المناطق الريفية في أقرب الآجال، وصولاً إلى مجتمع خال من الأمية يتمتع بقوة العلم والمعرفة. وحث الإعلان على متابعة الإصلاح المؤسسي والهيكلي لمنظومة العمل العربي المشترك وتجديد نظمها وتفعيل آلياتها وتطوير تشريعاتها وقوانينها، بما يكفل لها الإسهام بفعالية وكفاءة في تحقيق النهضة العربية الشاملة. كما دعا إلى تطوير آلية مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لتشمل عقد قمم عربية نوعية، تعنى بالقضايا ذات الأولوية الملحة في تطوير البلدان العربية والتي تسهم في تقدمها والارتقاء بمستوى الرفاه الإنساني للمواطنين العرب، وتكريس أعمالها لمناقشة هذه القضايا وبحثها ووضع الحلول الناجعة لها وخاصة في مجالات التعليم والثقافة والصحة وقضايا المرأة والشباب والطفولة وحقوق الإنسان **(إعلان صادر عن جامعة الدول العربية ـ إعلان الكويت ـ** الكويت، ٢٥ ـ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٤).

- اعتمد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الموازنة العامة الجديدة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥، وهي الأكبر في تاريخ دولة قطر. وقال وزير المالية القطري علي شريف العمادي في بيان نقلته وسائل الإعلام الرسمية إن موازنة هذه السنة تأتي استكمالاً لنهج وبرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١/ ٢٠١٦ في عامها الرابع. وأضاف أن الدولة تؤكد حرصها على تحقيق معدلات نمو مستدامة مع السيطرة على معدلات التضخم من خلال تطبيق حزمة سياسات مالية متوازنة تحقق زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي. وقد استمرت قطر على وتيرة السنوات الماضية نفسها باعتماد موازنة متحفظة باعتمادها سعر ٦٥ دولاراً لبرميل النفط في تقدير الإيرادات.

وطبقاً لتقديرات الموازنة، تعتزم قطر زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٣,٧ بالمئة إلى ٢١٨,٤ مليار ريال (٥٩,٩٨ مليار دولار) في العام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات ٢٢٥,٧ مليار ريال ارتفاعاً من ٢١٨ مليار ريال في ميزانية العام السابق. وتعتزم قطر تنفيذ برنامج ضخم لتطوير البنية التحتية استعداداً لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢. وأكد العمادي أن الاهتمام تركز في الموازنة الجديدة على توفير المخصصات المالية اللازمة لقطاعي الصحة والتعليم، إضافة إلى المخصصات اللازمة لاستكمال المشاريع الضخمة في قطاعي البنية التحتية والنقل، إلى جانب توفير الاعتمادات اللازمة للبدء في مشاريع «الريل» وهي شركة سكك الحديد القطرية، والمشاريع الأخرى المرتبطة بالتحضير لاستضافة بطولة كأس العالم.

وتمثل الاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والبنى التحتية والنقل ٥٤ بالمئة من موازنة السنة المالية ٢٠١٤/ ٢٠١٥ مقابل ٤٨ بالمئة في موازنة السنة المالية الماضية **(الجزيرة نت،** ٣١/ ٣/ ٢٠١٤).